عن القفص الذهبي

بسمة النسور

بكى الرجل المصدوم، وهو يروي قصته مع الزوجة التي أخذت قرارا مفاجئا بالانفصال. وبحسب جانبه من القصة، ظنّ دوما أن حياته الزوجية مستقرّة ومحصّنة وخالية من الأزمات الكبرى. لم يحدُث أن نشبت بينهما خلافات جوهرية، وكان وضعهما المادي مستقرا، ولطالما كانا موضع حسد الجميع، لأن الزواج كان تتويجا لقصة حبهما سنين طويلة، تغلبا فيها على موانع كثيرة، ووصلا إلى هدفهما الكبير في العيش معا تحت سقف واحد؛ زوجين سعيدين متفاهمين منسجمين إلى حد كبير. وبعد مضي خمس عشرة سنة وإنجاب طفلين باتا في سن المراهقة، أعلنت زوجته، من دون مقدّمات، عن رغبتها في الابتعاد من دون تقديم مبرّرات منطقية، سوى إحساسها بالملل والرتابة. قالت له إن العمر الافتراضي لعلاقتهما انتهى، فلم تعد تشعر تجاهه بشيء من تلك المشاعر المتدفقة التي جمعتهما في البداية. لم يجد في ما تقوله أي معنى، لأن مشاعره زادت متانة، وأصبح أكثر تعلقا بها، حريصا على قضاء أطول وقت بصحبتها.

كان يشاهد أصدقاء له متزوجين يخونون زوجاتهم، ويتهرّبون من بيوتهم، ويهملون مسؤولياتهم تجاه أبنائهم، ويمارسون حياتهم بأنانية وتهور، ما جعله ينفر من أجوائهم التي وصفها بأنها غير محترمة. ساورت قلبه المخاوف والشكوك بأن خلف رغبتها المفاجئة علاقة غرامية آثمة جمعتها بأحدهم. أكلت الغيرة قلبه، واشتعلت روحه غضبا، وأحس بأن حياته انهارت دفعة واحدة دونما ذنب اقترفه سوى حبه الكبير لها، والتزامه بتأمين مستقبل أسرته وتفانيه ونكران ذاته من أجل راحتها. الزوجة المتشبثة بموقفها لم تنكر كل مزايا زوجا وأبا مسؤولا، لم يقصر في واجباته يوما، لكنها تحدّثت بمرارة عن نمط الحياة الرتيب والمتكرّر الذي يرهق الروح، ويستنفد الطاقة، فتتبلد المشاعر وتذوي تحت وطأة الاعتياد والتكرار.

قد يرى بعضهم أن طرح الزوجة ينطوي على التنصّل من المسؤولية ونكران الجميل والاستهتار بمصير الأبناء، وأن موقفها لا يخلو من الترف والفذلكة والتأثر بمفاهيم مستوردة عن العلاقات الإنسانية في العموم. العلاقة الزوجية، بطبيعتها، معقدة وشائكة، وتتطلب قدرا كبيرا من التنازلات المتبادلة، يقدّمها الطرفان في سبيل مصلحة الأسرة. وأنها مثل أي علاقة إنسانية خاضعة للتحولات غير المتوقعة، والتي ينبغي التعاطي معها بحكمة وصبر وتأنٍ، وهذه قدرات بدأ الإنسان المعاصر بفقدانها في ظل الثقافة الرامنة التي تعزّز الفردية والاستقلالية والرغبة في التحرّر من القيود الاجتماعية، باعتبار ذلك حقوقا أساسية، لا بد من صونها. تتعقد الصورة أكثر في حالة وجود أطفال هم الضحية الأولى التي تدفع الثمن باهظا من أمانها الأسري واستقرارها النفسي.

يلجأ الأزواج في الغرب إلى مستشارين مختصين في محاولة لإنقاذ الأسرة قبل الشروع في إجراءات الطلاق والانفصال. ويلجأ إلى تلك الوسيلة أبناء طبقة معينة في مجتمعاتنا. وثمّة حكماء قليلون ينجحون في تخطّي أزماتهم الزوجية من خلال منح الطرف الآخر حيزا كافيا لنيل قسط من الراحة، لالتقاط أنفاسه وتحقيق ذاته مهنيا واجتماعيا، وذلك لقدرتهم على إدارة حياتهم الزوجية بذكاء وحكمة، بعيدا عن الفكرة الكلاسيكية التي تعتبر الزواج قفصا ذهبيا محكم الإغلاق، وهو نهاية المطاف بالضرورة. وهنا المشكلة الحقيقية، إذ تتحوّل علاقة الحب التي تبدأ واعدة جميلة إلى قيد يحبس الأنفاس، ويجهز على التوق والدهشة، ويحيل الحياة إلى مشهد متوقّع متكرّر. ما لم يراجع أطراف العلاقة سلوكهما، ويتداركان أخطاءهما والتخلي عن أنانيتهما، ويتفهمان أن العلاقة ليست واقعا ثابتا، بل إنها تخضع للتحول والتبدّل، باعتبار ذلك جزءا أصيلا من طبيعة البشر التي لا تقل صعوبة وتعقيدا.

قطعت أوروبا قول كل خطيب

ممدوح الشيخ

وسط بازار تحليلات عربي لا يخلو من التحريض والتنمية والدسّ، جاء رد الفعل الأوروبي على الانسحاب الأميركي من أفغانستان مفاجئًا وكاشفًا، وبدرجة ما محرجًا لمن أكدوا أن الاحتلال الأميركي لأفغانستان كان «خيارًا» منفردًا تعارضه أوروبا وأوروبا، وفي رأيه أطراف أوروبية فاعلة، فإذا بالانسحاب الأميركي يكشف عن هلع أوروبي أكثر حدّة، ورغبة أوروبية كثير جموحًا في الاستمرار في استخدام القوة لرسم خريطة العالم!

واللحظة الكاشفة في هذا السياق ربما كانت لحظة التدخل العسكري الأطلسي في البلقان في العام 1998. يومها ظلت أوروبا مترّددة في مواجهة حريق البلقان المروّع، ونجحت أميركا وقتها في قيادة أوروبا أو «اقتيادها» إلى تنفيذ عمل عسكري ضد نظام سلوبودان ميلوسيفيتش ما يزال يجلب لعنات على الولايات المتحدة. واليوم في 2021، تطرح أوروبا الموقف «معكوسًا»: نحتاج ذراعًا عسكريًا أوروبيًا نملأ به فراغ الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط وامتداداته حتى تخوم الصين.

المداولات الأوروبية العلنية التي شملت مسؤولي الدفاع والدبلوماسية تدور حول خطر يهدّد «الغرب» بالمعنيين، السياسي والحضاري، قد يكون من المستهدف تلخيصه في أيقونة واحدة: حركة طالبان. والتباكي على الاختلاف في التصوّرات والممارسات بين شرق الأطلنطي وغربه، بدأ مساره الأكثر درامية باتفاق بريكست في 2016، وتلاه المنعطف غير المسبوق في علاقة الحليفين الغربيين بحديث دونالد ترامب عن كلفة أمن الحلفاء التي دفعه أميركا من دون مبرر. وقد جاء التصعيد الأميركي في التعامل مع الملف الصيني والسعي الفعلي إلى تكوين تحالف لمواجهتها، ضم أطرافًا ليس بينها أوروبا، ليعزّز التمايز بين «المنيّن»: أمن أوروبا لا إجماع على مصدر الخطر الرئيس، حيث شرق أوروبا وشمالها الأقصى يعتبران روسيا الخطر الأكبر، بينما جنوب أوروبا، بالأساس، يرى جنوب المتوسط وامتداداته جنوبًا وشرقًا مصدر الخطر. في المقابل، بدأ يتبلور مفهوم أميركي للأمن، جديد إلى حدٍّ ما، يرى الصين وروسيا مصدر خطر مزدوج هو الأكبر عليها، وخصوصا في حال تحالفهما. والانتقادات الأوروبية للانسحاب الأميركي هي، في الحقيقة، تعبير عن عجز أوروبي مزمن. وما تغيَّر حتى اللحظة هو الخطاب وحسب، فاللهجة أكثر حدّة وسوداوية، وليست أكثر شجاعة، وإن بدت ظاهريًا كذلك.

وقد حاولت فرنسا، خلال السنوات القليلة، قيادة موقف أوروبي يتمسّك بالنفوذ الفرنسي التاريخي جنوب المتوسط. وكانت للوسائل التي اختارتها في ليبيا الغلبة، إلى جانبه، وهي تحدّتني عن رغبته بأن نستكمل مخطوطه الأخير عن النكبة الفلسطينية، والذي كتبه خلال مرضه، وأن نعدّه للنشر، وكان يجيب عن استفساراتي عبرها، ربما بإشارة أو إيماءة أو نظرة، حينها عرفت أنه قرّر أن يمضي في رحلته بعيدًا عن أحبائه.

عمّن نتحدث نحن الآن؟ عن الدكتور شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية، والكاتب والمفكر النقدي، الإنسان الكويتي العروبي الفلسطيني، أم عن الأخ جهاد، الفدائي المقاتل في صفوف الكتيبة الطلابية؟ وهل يمكن الفصل ما بين جهاد وشفيق، أم أن كل شخصية منهما هي استمرار للأخرى بصيغ وتلاوين مختلفة؟

كان لقائي الأول مع شفيق، الطالب في جامعة جورج تاون، حين التقيته في معسكر تدريب لطلبة الجامعات، مع نهاية عام 1973. كان الجو عاصفًا، كما هو المناخ السياسي الذي نجم عن حرب أكتوبر 1973 التي فتحت الباب واسعًا أمام القيادة الفلسطينية للالتحاق بقطار التسوية التي بدا حينها أنه قد غادر محطته الأولى. يومها اشتبك جهاد بحوار قاس مع ياسر عرفات، ولعله كان لقاءه الأول به، فقد ارتأى، مع مجموعة كبيرة من إخوانه، أن على منظمة التحرير أن تتمسك ببرنامجها الأصلي بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وأن تترك مهمة استرداد الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 للأنظمة العربية التي ضيعتها، ولم يوافق ذلك هوى أبو عمار، .. بعد عام، عاد شفيق بعد أن تخرّج في جامعته، لكنه هذه المرّة كان قد تخلى نهائيًا عن اسم شفيق، ليصبح جهاد الذي أصرّ على الالتحاق بالثورة الفلسطينية، ورفض العمل في صفوف مراكز الإعلام والبحوث والدراسات، على أهميتها، وفضّل أن يكون فدائيًا مقاتلًا، والتحق بالكلية العسكرية لحركة فتح، وتخرّج فيها برتبه ملازم.

لن أكرّر هنا ما دوّنه جهاد في كتابه «حياة غير آمنة: جيل الأحلام والإخفاقات» (دار الساقي، بيروت، 2011)، واكتفي بموجز سريع عنه، فقد التصق اسم جهاد وعلى أبو طوق باسم الكتيبة الطلابية التي عُرفت لاحقًا باسم «كتيبة الجرمق»، كما التصق اسمها بهما. أصبح وجود الأخ جهاد في موقع ما في الجنوب اللبناني مثار راحة وأمان واطمئنان لأهل الجنوب، كما هو مصدر ثقة وشجاعة وبسالة، ومنهل للتربية الثورية للمقاتلين الذين قاتلوا معه.

وقف جهاد موقفًا حازمًا ضد جميع التجاوزات المسلكية، والاعتداءات على ممتلكات الجماهير التي مارسها بعض المنتمين إلى فصائل عدة، واستخدم في ذلك اللين والحوار تارة، والقوة والحزم تارة أخرى، حتى يمكن القول إن المناطق التي عمل فيها قد خلت تمامًا من التجاوزات، وبذلك نُجح جهاد، إضافة إلى إنجازاته العسكرية المتميزة، في إقامة شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والسياسية مع أهل الجنوب وقواهم السياسية، ما زالت العادل والنزيه رد القضية، وأشاد بالكتاب، باعتباره جهدًا علميًا مميزًا.

كما كان شفيق فلسطينيًا بامتياز، كان كويتيًا بامتياز أيضًا. انخرط في سلك التعليم، وفي العمل السياسي، مدافعًا ومحافظًا على علاقات طيبة مع القوى السياسية الكويتية، على اختلاف تلاوينها. كما كان عروبيًا بامتياز؛ وقف مع الثورات العربية، واعتبر الربيع العربي حالة متجدّدة، كما وقف بصلابة ضد التطبيع العربي الرسمي مع الكيان الصهيوني، ولم يمنعه مرضه من المشاركة في عشرات الندوات عبر التطبيقات الإلكترونية للدفاع عن وجهة نظره تلك. وأذكر أنني في بعضها كنت أتدخل واتحدّث بضع دقائق فقط، لأعطي شفيق فرصة لاسترداد أنفاسه المتهدجة من وقع المرض والمعاناة.

.. غادرنا شفيق إلى حياته الأخرى، لكنه ترك فينا آثارًا لا تُمحى، وأودعنا أن نكمل ما بدأه في كتابه عن القضية الفلسطينية، وفي مخطوطه عن رفيق دربه علي أبو طوق، وحرب المخيمات، وفي نشر كتابه «حياة غير آمنة» باللغة الإنكليزية، ولعلنا نحتفل معًا في ذكراه الأولى بإنجاز ما بدأه، وإكمال مسيرته العامرة بالحرية والحياة، وبكل ما هو جميل.

(كاتب فلسطيني)

مؤتمر بغداد ومستقبل المنطقة

محمود الوهب

العرب، شعوباً وقبائل، بحاجة إلى جرعة من التفاؤل. جرعة أمل تخرجهم من الحال الذي هم فيه، والعرب هُنا دول المنطقة، بما تمثله من أقوام وأديان وطوائف تتعايش في تلك الدول. والعرب دولاً بحاجة، وبغض النظر عن مال الربيع العربي، إلى خلاص من عطالة الواقع الذي تعيشه منذ أزمان، ما أوصلها إلى حال من الركود الكلي، أفسح معه في المجال لأمراض أخذت تنهش في أرواحها وهياكلها، مهدّدة إياها بالموت تهميشاً واستبعاداً عن ملاءمة حضارة عصرها. وكانت بين الحربين العالميتين، وما بعدهما، أي بعد أن نالت استقلالها عن الانتداب والاحتلال تعد بحياة جديدة، والعرب رغيد على يد من سيحكمها من أهلها. لكن ما شهدته شعوب معظم تلك البلاد كان أسوأ مما عانته فيما سبق، فلم يعد أحدٌ يرى غير الصور القاتمة للواقع العربي في مختلف دوله، وخصوصاً في تلك التي كانت تعد بكثير من التحرّر والنمو والتقدّم، مثل سورية والعراق، وحتى ليبيا واليمن ولبنان الذي كان في سبعينيات القرن الماضي يحتضن فلسطين النّاشطة في زراعة بذور أمل العودة عبر مقاومة جدّية.

ولكنَّ المفارقة المحزنة تقول إن حال تلك الدول ساءت، بعد أن كبرت أحلامها بنيلها استقلالها، واصطنع عسكرها لأنفسهم ثوراتٍ فضلوها على حجم فريدتهم القاتلة، وهم من أهل البلد الذين فرح بهم كل من ساهم بالاستقلال. لكنهم، وبكل أسف، كانوا أسوأ مما لا يقاس ممن استعمروا بلدانهم. ولن يجري الحديث هنا عما آلت إليه كل من لبنان وسورية والعراق، حيث الفوضى والجوع والفساد والدم أيضاً، إضافة إلى اليمن الذي لا يزال ينزف على غير صعيد، فصورة المنطقة واضحة للجميع، وواضح كذلك أن رعونة حكامها السياسية وقمعهم وفسادهم وصار القوي بينها يطمع بالضعيف، ومن حولهم ما أوصل بلادهم إلى ما هي عليه من أحوال.

في هذه الأجواء يأتي مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، في مبادرة ربما هي الضرورة الأكيدة المنبثقة من ذلك الواقع، لتلمس أسباب الخروج من تلك الصراعات والمطامع التي أغرقت المنطقة بالدماء والفوضى، إلى درجة أغلقت معها كل أفق يمكن أن يخرجها من تلك الأنفاق المظلمة التي أدخلت فيها، فأهدرت معها ثرواتها وطاقات شعبها، فلا حصاد لها غير الكراهية والأحقاد، إنْ على صعيد الشعب الواحد، أم على صعيد المنطقة.

نعم، مؤتمر بغداد ضرورة موضوعية، يجب التمسّك به، وبمخرجاته مهما كانت هشة، ولا بد من تقويتها في مجال التنفيذ العملي، ولا بهم من كان خلف الدعوة إليه، بل المهم ما ينتج عن مثل هذا المؤتمر في زمن التكتلات الدولية، القائمة على المنافع المشتركة. ومَن أكثر من منطقة الشرق الأوسط بحاجةٍ إلى تكاتفٍ وتضامنٍ في وجه الهجمة عليها، منذ أن تفكّكت آخر الإمبراطوريات لدى نهاية الحرب العالمية الأولى، وبرز الصراع حول المنطقة واشتدّ خلال الحرب الباردة، ولم يزل، على الرغم من أن بعض دوله تباينت قوة وضعفاً، وصار القوي بينها يطمع بالضعيف، وعين البعيد الأكثر قوةً لا تنام.

ثمّة من يرى أن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى مؤتمر بغداد، بهدف ضمان مصالحها. هكذا بكل بساطة تدعو أميركا، صاحبة فكرة الفوضى الخلاقة وراعيتها، إلى مثل هذا المؤتمر لتعيد ما خربته بيديها. وتنفي رؤية أخرى أية إرادة عن رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، وأي إحساس بالمسؤولية يفرضها عليه الواقع، للخلاص مما يجري، فهو لا يقوى أن يقول لوزير الخارجية الإيراني الذي اصطف في المقدمة عند التقاط الصورة التذكارية للمشاركين في المؤتمر: السيد مارون الراس المطلّة على مدينة بنت جبيل. كان الردّ سريعًا وحازمًا، وتمكّن جهاد من استرداد البلدة، بعد أن تسلق الجبل الذي تقع على قمته في الواحدة ظهرًا. يومها شاهد أهل الجنوب جثامين القتلى والأليات التي تركها العدو خلفه، وعلّق قائد جيش لبنان العربي، الرائد لقمان الزين، بأنه يجب إقامة تمثال في ساحة المدينة تخليدًا لذكرى هؤلاء الأبطال. وقد أنهت هذه المعركة حكاية الشريط الحدودي، وأجبرت العدو، خلال أيام، على اجتياح الجنوب اللبناني، فتلاقا جهاد ورفاقه على امتداد أيام ثمانية، وكان أول من أطلق رصاصةً في بنت جبيل، وآخر من أطلق رصاصةً في بلدة العباسية، حيث منع الجيش الإسرائيلي من الوصول إلى مياه الليطاني.

اللقاء الثاني لجهاد مع ياسر عرفات كان في النبطية عام 1981، والتي تعرّضت لغارة صهيونية طاولت قلعة الشقيف والمواقع المجاورة. يومها طلب من جهاد أن يتحرّك من منطقة الساحل على رأس سريته لتعزيز كتيبة بيت المقدس المرابطة هناك. وفعلا، تحرّك في الثانية ليلًا، وسط الغارات الجوية والقصف المدفعي الصهيوني، ليصل إلى تلك المواقع التي هوجمت، ويتموضع فيها، ويُخلي منها الشهداء وبعض الجرحى. يومها قال له أبو عمّار: «هذه النبطية أمانة بين أيديكم»، سبعة أعوام امضاها جهاد في صفوف المقاتلين وبينهم، وغادر إلى إكمال دراسته العليا متمسّكًا بقضيته الفلسطينية، معملًا عقله في نقد الاتجاهات السياسية التي سادت. أنهى شفيق أطروحة الدكتوراه، ببحث يتعلق بالنخبة الفلسطينية والشتات الفلسطيني في البلد التي ولد ومات فيها، في الكويت التي حاز والده، الطبيب الأجيّ من صفد، جنسيتها. لاحقًا، طوّر شفيق أطروحته هذه، وأضاف إليها فصولًا جديدة غطّت فترة الاجتياح العراقي للكويت، وما آل إليه وضع الفلسطينيين فيها، في كتاب صدر ضمن سلسلة ذاكرة فلسطين عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ثم رفع بعضهم قضية ضد الدكتور شفيق لمنع توزيع الكتاب، لكن القضاء الكويتي حسم الأمر بادية.

في الجانب الآخر، كان جهاد مقاتلًا صلبًا، وعُيّن قائدًا للسرية التي رابطت في منطقة بنت جبيل بين عامي 1976 و1978. وحين قرّر العدو الصهيوني ربط شطري الحزام الحدودي، تصدّى له جهاد بحنكته السياسية، ومنعت الجماهير الجنوبية تحقيق ذلك بحراكها السلمي، واعتصاماتها في وجه دبابات سعد حداد وضباط المخابرات الصهاينة. حينها قرّر العدو استخدام القوة العسكرية، واحتل بلدة

توفي الغبرا عن 68 عاما (من الإنترنت)

شفيق الغبرا... نحو حياة آمنة

معين الطاهر

ترك شفيق الغبرا حياته غير الآمنة ورحل. هذا نبأ حزين، وعلى الرغم من توقعه بعد عام ونصف العام من معاناته مع المرض العُضال، فإنه فاجأنا كعادته. لم نُعِدّ من شفيق أن يستسلم بسهولة، وهو لم يفعل، فعلى امتداد فترة مرضه كلها كان يُشعرنا أنه معنا في كل يوم، تابر على كتابة مقالاته الأسبوعية بين جولة علاج ونوبة ألم، واستفاقة منهما. وإذا عجز عن الكتابة بيده، استخدم لوحة المفاتيح، كان يستعين بزوجته الصابرة، تغريد القدسي، فيُملي عليها ما يريد، ويتواصل من خلالها مع أصدقائه ورفاقه، ولعله أنجز في عزلته أكثر مما كان لينجزه في المدة ذاتها من حياته المعتادة، فقد كان تَوَاقًا لأن يكمل مهمته ومسيرته.

قبل بضعة أيام، علمت أن العد العكسي لرفيق دربي قد ابتدأ، وأنه قد قرّر أخيرًا أن يترجل عن صهوة حياته غير الآمنة، وأن يبدأ رحلة أخرى قد تكون أكثر أمنًا، وأقل صخبًا. أو لعله أراد معرفة جديدة، وخوض تجربة أخرى. كانت ابنته، حنين الغبرا، إلى جانبه، وهي تحدّثني عن رغبته بأن نستكمل مخطوطه الأخير عن النكبة الفلسطينية، والذي كتبه خلال مرضه، وأن نعدّه للنشر، وكان يجيب عن استفساراتي عبرها، ربما بإشارة أو إيماءة أو نظرة، حينها عرفت أنه قرّر أن يمضي في رحلته بعيدًا عن أحبائه.

عمّن نتحدث نحن الآن؟ عن الدكتور شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية، والكاتب والمفكر النقدي، الإنسان الكويتي العروبي الفلسطيني، أم عن الأخ جهاد، الفدائي المقاتل في صفوف الكتيبة الطلابية؟ وهل يمكن الفصل ما بين جهاد وشفيق، أم أن كل شخصية منهما هي استمرار للأخرى بصيغ وتلاوين مختلفة؟

كان لقائي الأول مع شفيق، الطالب في جامعة جورج تاون، حين التقيته في معسكر تدريب لطلبة الجامعات، مع نهاية عام 1973. كان الجو عاصفًا، كما هو المناخ السياسي الذي نجم عن حرب أكتوبر 1973 التي فتحت الباب واسعًا أمام القيادة الفلسطينية للالتحاق بقطار التسوية التي بدا حينها أنه قد غادر محطته الأولى. يومها اشتبك جهاد بحوار قاس مع ياسر عرفات، ولعله كان لقاءه الأول به، فقد ارتأى، مع مجموعة كبيرة من إخوانه، أن على منظمة التحرير أن تتمسك ببرنامجها الأصلي بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وأن تترك مهمة استرداد الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 للأنظمة العربية التي ضيعتها، ولم يوافق ذلك هوى أبو عمار، .. بعد عام، عاد شفيق بعد أن تخرّج في جامعته، لكنه هذه المرّة كان قد تخلى نهائيًا عن اسم شفيق، ليصبح جهاد الذي أصرّ على الالتحاق بالثورة الفلسطينية، ورفض العمل في صفوف مراكز الإعلام والبحوث والدراسات، على أهميتها، وفضّل أن يكون فدائيًا مقاتلًا، والتحق بالكلية العسكرية لحركة فتح، وتخرّج فيها برتبه ملازم.

لن أكرّر هنا ما دوّنه جهاد في كتابه «حياة غير آمنة: جيل الأحلام والإخفاقات» (دار الساقي، بيروت، 2011)، واكتفي بموجز سريع عنه، فقد التصق اسم جهاد وعلي أبو طوق باسم الكتيبة الطلابية التي عُرفت لاحقًا باسم «كتيبة الجرمق»، كما التصق اسمها بهما. أصبح وجود الأخ جهاد في موقع ما في الجنوب اللبناني مثار راحة وأمان واطمئنان لأهل الجنوب، كما هو مصدر ثقة وشجاعة وبسالة، ومنهل للتربية الثورية للمقاتلين الذين قاتلوا معه.

وقف جهاد موقفًا حازمًا ضد جميع التجاوزات المسلكية، والاعتداءات على ممتلكات الجماهير التي مارسها بعض المنتمين إلى فصائل عدة، واستخدم في ذلك اللين والحوار تارة، والقوة والحزم تارة أخرى، حتى يمكن القول إن المناطق التي عمل فيها قد خلت تمامًا من التجاوزات، وبذلك نُجح جهاد، إضافة إلى إنجازاته العسكرية المتميزة، في إقامة شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والسياسية مع أهل الجنوب وقواهم السياسية، ما زالت العادل والنزيه رد القضية، وأشاد بالكتاب، باعتباره جهدًا علميًا مميزًا.

كما كان شفيق فلسطينيًا بامتياز، كان كويتيًا بامتياز أيضًا. انخرط في سلك التعليم، وفي العمل السياسي، مدافعًا ومحافظًا على علاقات طيبة مع القوى السياسية الكويتية، على اختلاف تلاوينها. كما كان عروبيًا بامتياز؛ وقف مع الثورات العربية، واعتبر الربيع العربي حالة متجدّدة، كما وقف بصلابة ضد التطبيع العربي الرسمي مع الكيان الصهيوني، ولم يمنعه مرضه من المشاركة في عشرات الندوات عبر التطبيقات الإلكترونية للدفاع عن وجهة نظره تلك. وأذكر أنني في بعضها كنت أتدخل واتحدّث بضع دقائق فقط، لأعطي شفيق فرصة لاسترداد أنفاسه المتهدجة من وقع المرض والمعاناة.

.. غادرنا شفيق إلى حياته الأخرى، لكنه ترك فينا آثارًا لا تُمحى، وأودعنا أن نكمل ما بدأه في كتابه عن القضية الفلسطينية، وفي مخطوطه عن رفيق دربه علي أبو طوق، وحرب المخيمات، وفي نشر كتابه «حياة غير آمنة» باللغة الإنكليزية، ولعلنا نحتفل معًا في ذكراه الأولى بإنجاز ما بدأه، وإكمال مسيرته العامرة بالحرية والحياة، وبكل ما هو جميل.

(كاتب فلسطيني)

> انخرط في سلكَ التعليم، وفي العمل السياسي، مدافعاً عن الحريات، وعن النهج الديمقراطي

النهج الإسرائيلي للنظام في درعا

معن البياري

واحدةٌ من شمائل النظام، غاصب السلطة في سورية، وفاؤه للنهج الإسرائيلي الذي يتبعه في حروبه المتتابعة ضد الشعب السوري. النهج الذي يأنف من أي صيغة أخرى غير القتل في «التعامل» مع الخصم أو العدو، ويرى أن ما لا يتم حله بالقوّة يحلّه مزيدٌ من القوة. من أجل أن «ينتقم» في عام 1982 من نحو 300 «مطلوب إرهابي» من «الإخوان المسلمين»، يعتصمون في حماة، لا مشكلة أبداً لدى النظام من استخدامه بطشاً مروّعاً وقوة نيران مدمِّرة، بعد حصار قاسٍ وطويل، فيقضي في الأثناء، نحو ثلاثين ألف مدني في المدينة التي لا لزوم لها بحسبه. يفعل المحتل الإسرائيلي هذا، يدمّر مخيم جنين في عام 2002، بعد حصار ومعارك ومواجهات، ويهدم 455 منزلاً بشكل كلي و800 جزئياً، ويقتل 65 مدنياً، بينهم مقاتلون، وذلك كله انتقاماً من بضعة محاربين. وأرشيف المشابهات بين الوحشيتين، الإسرائيلية والأسدية، ثقيل. وأظننا، في غضون المقتلة النشطة حالياً في درعا، مدعوين إلى القراءة فيها جيداً، لأننا سنخلص إلى النتيجة أعلاه، وفاء النظام الحاكم في دمشق لنهجه الإسرائيلي إياه، من قبيل الملحوظ في متاهات مفاوضاته في جنيف وغيرها بشأن لجنةٍ دستورية ومناطق لخفض التصعيد وحكايات غيرهما، من أسوأ نجاحات نظام الأسد، الباهرة حقاً، أنه ورّطنا في التعامل الإعلامي معها بوصفها من شؤون السياسة، فيما السياسة التي يحترفها هذا النظام مشاغلة خصومه بالدوران في مناطق العبث التي يختلقها.

تجري في درعا مفاوضاتٌ بين وفد من النظام برئاسة مدير المخابرات وممثلين من الأهالي المحاصرين، وبمشاركات روسية وحضور مليشياوي عسكري إيراني مسلح، ثم نطالع أن المفاوضات انهارت وأن اتفاقاً جرى الوصول إليه ثم خرقه النظام، لا مدعاة لمعرفة بنود الاتفاق الملغى هذا، ولا مضامين المداولات والمفاوضات، فقد تكفلت في غضون لعبة العبث المضجرة هذه عشرات الصواريخ والقذائف المدفعية ورشقات الرشاشات الثقيلة، وكذا القصف الذي اتّته مليشيات إيرانية، (في الليل غالباً)، بإخطارنا بالمفيد، وموجزه أن الحل الإسرائيلي هو الأنجع من اللت والعجن، وأنجع من الكلام عن اتفاقٍ جرى الوصول إليه قبل ثلاث سنوات، ويلزم دفنه الآن، واتفاق آخر، جرى الوصول إليه قبل يومين، ثم تُرديه الصواريخ (زنة بعضها 500 رطل) والقذائف إياها.

كان النظام يعمل جدّياً من أجل عملية تهجير يريدها من درعا، إلى الشمال، يقول إن «التسوية» التي يهدف إليها تتضمّن خروج «المسلحين والإرهابيين» إلى هناك. كان الروس والإيرانيين الذين يشيرون عليه ويستخدمونه، يدبّرون وضعاً مستجدّاً في جنوب سورية بمحاذاة الأردن، يغاير الترتيبات التي تم التوصل إليها، بمشاركة أردنية، في عام 2017، ثم في 2018. يتوسّل هؤلاء وأولئك، وبعون من النظام دائماً، الضغط العسكري على السكان (أو الساكنة بحسب إخواننا المغاربة)، وبالحصار والتجويع، ليرفضوا عن المسلحين وأسرهم وعائلاتهم. ويطالب بتسلم «مطلوبين» ليخفيهم وراء الشمس تالياً. يستمر النظام في حملته العسكرية، شديدة البطش وقوة النيران، بغرض فرض الحقائق على واقعٍ يريده هو بكيفية تزيد من منعته ومناعته، وهو المصان من أي تدخّل أميركي أو من مجتمع دولي لا تراه العيون ولا المجاهر الميكروسكوبية، فكما استفرد بإدلب وحلب وحمص ودوما في محطات غير منسية في أثناء «الحرب الأبدية» في سورية، كما يسميها صاحبنا مراسل «التايمز» ذاك، لا شيء يردعه من الاستفراد بدرعا. ومعلوم أن إرادة «الانتقام» من هذه المدينة، بوصفها مهد الثورة، متوطنة في دواليب مخابراته وأجهزته ومنظومته الأمنية والعسكرية، والماثل قدامنا أنه لا يرى غير الحل الإسرائيلي وسيلة تسعفه في انتقامه المشتهى.. على ما صنع غير مرة في بطاح وحواضر سورية كثيرة.

حين تتسيد بالحماقة

سامح راشد

وقع شجار بين عائلتين في إحدى محافظات مصر، راح ضحيته قتيلان ومصابون عدة. وكان الخلاف حول مكان دفن متوفاة من إحدى العائلتين، إذ تمسّكت عائلتها بدفنها في المقابر الخاصة بالعائلة، ما اعتبره زوجها وعائلته إهانة لهم. وبدلاً من تسوية الأمر بالحوار، تحوّلت مراسم تشييع السيدة إلى معركة بالسلاح بين أهلها وأصهارهم.

نشب خلاف مشابه في محافظة مصرية أخرى، فبعد وفاة طفلة، وإتمام مراسم الدفن في مقابر أسرة والدها، أصرّ أهل والدتها على أن تدفن في المقابر الخاصة بهم في قرية أخرى. وقبل أن يتحوّل الموقف إلى معركة مسلحة، انصاع والد الطفلة وأسرته، واستُخرِج جثمان الطفلة من المقبرة بعد دفنه، لينتقل إلى مقابر عائلة والدتها.

وقعت الحالتان في غضون أسابيع، وحيث لا يصل إلى أضواء الإعلام سوى عدد محدود من الحوادث في ربوع مصر، فلنا أن نتخيّل عدد المشاجرات والخلافات والضحايا في مواقف مشابهة بعيدة عن الإنسانية والتدين والأخلاق. ولم ينسَ المصريون واقعة شهيرة حدثت قبل أكثر من عام، حين رفض أهالي إحدى القرى دفن طبيبةٍ في مقابر القرية، لأنّها توفيت مصابة بكورونا في أثناء عملها في العزل الطبي.

لهذه الحوادث دلالات شديدة الأهمية، بشأن التحولات التي أكلت من جسد المجتمع المصري في العقود الأخيرة. وهي حزمة تحوّلات متوازية ومتقاطعة، تتفاعل معاً وتنعكس في ظواهر وسلوكيات أقل ما توصف به أنها استثناء من السلوك البشري المعتاد. الملمح الأبرز في تلك التحولات، تراجع هيبة «الموت» لدى المصريين، فقد صارت للعصبية العائلية والجهوية أولوية قصوى في منظومة القيم الحاكمة للمجتمع، على ما عداها من قيم ومبادئ؛ بما فيها حرمة الموت. وعلى العكس تماماً، لم تعد للحياة قدسيتها المعهودة، فصار من السهل إنهاء حياة أي شخصٍ، فقط لاختلافه في الرأي.

وبين هذه وتلك، تراجعت مكانة القيم الأسرية والتكوينات الاجتماعية الطبيعية كهياكل منظّمة وأطر للعلاقات بين أفراد المجتمع. ولا يقتصر هذا التدهور على الانحياز إلى العصبية القبلية والعائلية أو الجهوية، بل امتدّ أيضاً إلى الانغلاق على دوائر انتماء ضيقة، مثل العاملين في مجال واحد، وخصوصاً السائقين وحرّاس البنايات، حيث يسارع أي منهم إلى نصرة زميله، ظالماً كان أو مظلوماً. بل تنطبق تلك الطائفية الوظيفية بشدة حتى على شاغلي الوظائف الراقية مثل القضاة، فقد أطلق قاضٍ الرصاص على مواطن بسبب خلاف بسيط على أسبقية المرور بالسيارة. وتؤكد تلك النوعية من الجرائم المستحدثة في مصر أن قدراً متزايداً من «الحماقة» بدأ يتسلّل إلى شرائح مجتمعية متفاوتة، بما يدفع إلى القلق بشدة على مستقبل الحضور الذهني والنضج العقلي والوعي العام لهذا المجتمع.

على التوازي، يساعد غياب الدولة عند المجال العام، وبصفة خاصة عن إدارة الشؤون المجتمعية اليومية، على سيادة منطق القوة بديلاً من سيادة القانون. وتكفي نظرة سريعة إلى أي موقف بسيط في شوارع المحروسة (مصر) للتأكد من غياب هيبة القانون، ليس في اللوائح والمواثيق المكتوبة، بل في عقول المصريين ومدركاتهم لأصول التعامل وقواعد استيفاء الحقوق.

لم تكن هذه التحوّلات لتحدث، من دون تحوّل مسبق في التركيبة النفسية للمصريين، وانحسار ما عرفوا به من صبر و«طول بال» مقابل انتشار التسرّع والاندفال لأسباب واهية. ما يستتبع بدوره الاندفاع نحو استخدام القوة واستسهال العنف، ليس فقط مع الخصوم، لكن أيضاً مع المقرّبين لجرّد خلاف بسيط. والخشية أنّ ذلك التردّي في السلوك المجتمعي العام في مصر سيستتبع، على الأرجح، موجة عاتية وممتدة من الفوضى والحماقة. ويتحوّل العنف اللفظي والسلوكي من ظاهرة استثنائية مؤقتة إلى أسلوب حياة وسمت ملازم للمجتمع.

كاريكاتير

عماد حجاج

كلّ هذا الاهتمام الأميركي بتونس

**المهدي مبروك

هل حقاً توغّلت الصّين في الأمم المتحدة؟

عائشة البصري

ليس وصف الأمم المتحدة بالكعكة من قبيل المبالغة، على الأقل هكذا تبدو المنظمة إن نُظر إليها من زاوية توزيع إدارة شؤونها بين الخمسة الكبار، أي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن: أميركا، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين. إذ تحتكر فرنسا إدارة حفظ السلام منذ 1997، وترفض أميركا التخلي عن إدارة الشؤون السياسية منذ 2007، وتستفرد بريطانيا بإدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ 2007 أيضاً، وتبثّ روسيا مواطنيها في أرفع المناصب في هيكل الأمن والسلام في المنظمة، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب، بينما تُمسك الصين بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منذ 2008.

يتشبث الخمسة الكبار بتسيير إدارات استراتيجية، في تحدٍّ تامّ لقرارات الجمعية العامة التي تنبذ الاحتكار، وتشدّد على ألّا يخلف أحد مواطني دولة عضو مواطناً آخر من الدولة ذاتها في أية وظيفة عُليا (A /RES /46 /23). لكن الدول الكبرى أول من يخرق قواعد البيت، وتحصل على هذه المناصب عبر ليّ ذراع الأمين العام للمنظمة. إذ تنتزع من المرشّح الأوفر حظاً للفوز بهذا المنصب وعوداً بتعيينه مواطنيها في الوظائف العُليا التي تختارها، في مقابل تصويتها لترشيحه. ولعلّ المثال الأبرز الذي يتبادر إلى الذهن، صفقة فرنسا مع كوفي عنان، قبيل انتخابه أميناً عاماً للمنظمة نهاية 1996، إذ حظي بدعم الخمسة الكبار باستثناء باريس التي لم تصوّت له، حتى تعهّد لها بتعيين موظّف فرنسي لرئاسة إدارة حفظ السلام، أقوى الإدارات الأممية.

حاول أنطونيو غوتيريس أن يضع حدّاً لهذا الاحتكار عند توليه منصب الأمين العام للمنظمة في مطلع 2017، فقرّر تعيين كل من الفرنسي جان بيير لاكروا والأميركي جيفري فيلتمان على رأس إدارة حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية تباعاً، لسنة واحدة فقط. كان يعتزم فتح تعييناته لهاتين الإدارتين لموظّفين ينحدرون من بلدان خارج نادي الكبار، لكن محاولته فشلت، فاستسلم لجبروت الدول العظمى التي واصلت التحكّم في مفاصل المنظمة الأممية بما يخدم مصالحها.

خلال السنوات الأخيرة، بدأت الصين تؤدي في الأمم المتحدة دوراً يتماشى مع تنامي قوّتها، وارتفاع تمويلها أنشطة المنظمة. وبما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدّد نصيب كل دولة عضو في الميزانية العادية قياساً على الناتج القومي الإجمالي لكل بلد وعدد سكانه، فقد انعكس النمو الصاروخي لاقتصاد الصين على ارتفاع مساهمتها من 12 مليون دولار في عام 2000، أو 1% من الميزانية العادية آنذاك، إلى 367 مليون دولار في 2019، (12%)، فتحولت الصين إلى ثاني أكبر مساهم بعد أميركا التي تشارك بنسبة 22%، وأصبحت أيضاً ثاني مموّل لعمليات حفظ السلام الأممية منذ 2016، بنسبة 15%، بينما تبلغ المساهمة الأميركية 27%.

في سياق هذه المتغيرات، كان من الطبيعي أن تعيد الصين النظر في حضورها المحتشم في الأمم المتحدة، وتحاول تأكيد وجودها على الساحة الدبلوماسية الدولية. وشكّل أول خطاب ألقاه الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في مناقشات الجمعية العامة في نيويورك عام 2015، بداية عهد الدبلوماسية الصينية متعدّدة الأطراف. إذ أعلن شي قرار بلاده تأسيس صندوق الصين - الأمم المتحدة للسلام والتنمية بمليار دولار على مدى عشر سنوات، وانضمامها إلى آلية القدرة الاحتياطية الجديدة للأمم المتحدة لحفظ السلام، والتزم توفير مساعدات عسكرية دون مقابل بمائة مليون دولار للاتحاد الأفريقي، لدعم بناء القوات الاحتياطية الأفريقية والقوات الأفريقية للاستجابة الفورية للطوارئ. رحّب المسؤولون الأمميون بهذا الغيث الذي نزل على المنظمة، في الوقت الذي كانت فيه أميركا وحلفاؤها الأوروبيون يدفعون نحو خفض ميزانياتها، وفرض سياسات التقشّف المالي، وكانت واشنطن، وما زالت، تتخلّف عن دفع مؤخّر مساهماتها المالية الذي يفوق حالياً المليار دولار، فبات يشبه «مؤخر الصّداق» في بلداننا. وعلى الرغم من حرصها على لعب دور شرطي العالم، فإن أميركا لا تساهم اليوم في عمليات حفظ السلام إلا بـ 32 ضابطاً وخبيراً أمنياً. أما الصين، فتنشر على الأرض حالياً 2249 جندياً وشرطياً، بينما لا يتعدّى العدد الإجمالي للقوات الفرنسية والبريطانية والروسية والأميركية المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية 1246 فرداً، مُوكلين مهمة حفظ السلام للدول النامية في آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى الهند.

اللافت في قصة الأمم المتحدة والصين، أن استفاقة الأخيرة وبحثها عن مكانةٍ تتناسب مع وزنها وطموحاتها تزامناً مع تخلّي إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، عن دور الزعامة في المنظمة وفي النظام العالمي متعدّد الأطراف بشكل عام، عبر انسحابات بالجملة من منظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، وترك منصب سفيرة بلادها لدى الأمم المتحدة شاغراً أكثر من تسعة أشهر، بعد استقالة السفيرة نيكي هايلي. وما إن سارعت إدارة جو بايدن إلى التخلص من إرث ترامب، والسعي إلى استعادة دور الزعامة في المنظمة، حتى تصاعد هجومها على الصين، واتهامها بالهيمنة، ونشر قيم الاستبداد في الأمم المتحدة.

واصل الديمقراطيون مشروع الحرب التجارية على الصين التي افتتحها ترامب، لكنهم وضعوه في قالب صراع أيديولوجي بين «الديمقراطية» و«الاستبداد»؛ حرب يحاولون خوضها داخل الأمم المتحدة، فقد تقدّمت السيناتورة الجمهورية، مارشا بلاكبيرن، والنائب مايكل ماكول من الحزب الجمهوري، يوم 28 يوليو/ تموز الماضي بمشروع قانون يسعى إلى مجابهة تسخير الأمم المتحدة لخدمة مصالح «الأنظمة الاستبدادية»، ويقصدان الصين تحديداً، وروسيا إلى حدّ ما. ويسعى المشروع إلى إقناع أعضاء الكونغرس بالتصدّي للدول التي تنخرط في «عمليات التأثير الخبيث»، على نحو يضرّ بمصالح أميركا وأمنها، وإرساء آلياتٍ ترصد هذا التأثير، وتحاسب كبار الموظفين الأمميّين على ممارسته.

لا يتبنى الديمقراطيون عادة أسلوب الجمهوريين، وإن شاطروهم مواقفهم، لكن حين يتعلق الأمر بالصّين، يبدو أن لغتهم لن تكون أقل حدّة وتحريضاً. في مطلع عام 2021، بالغت ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفيرة ليندا توماس غرينفيلد، في حديثها عن الخطر الصيني في المنظمة الدولية: «الصين عدو استراتيجي، وأفعالها تهدّد أمننا، وقيمنا وأسلوب حياتنا». وأضافت: «ندرك أن الصين تعمل عبر نظام الأمم المتحدة للدفع بأجندة استبدادية تتعارض مع القيم التي قامت عليها للمؤسسة - القيم الأميركية».

كان هذا التصريح بمثابة إعلان حرب أميركية - صينية في الجبهة الأممية، سبقته سلسلة دراسات عن مراكز الأبحاث والتفكير الأميركية، تداولها الإعلام بتغطية ببغائية، وأطلق عناوين مثيرة من قبيل «الصين تتوغل»، في الأمم المتحدة، التنين الصيني «يتغلغل»، و«يهيمن» على منظماتها، وكأن الخطر الأصفر يزحف على قاعة مجلس الأمن، بعد أن استأثر بباقي أجهزتها ومنظماتها. وشارك في صناعة الخطر الصيني في الأمم المتحدة سياسيون كبار شغلوا مناصب أممية رفيعة، وهم يدركون الحجم الحقيقي للدور الصيني فيها، من بينهم رئيس إدارة الشؤون السياسية السابق، جيفري فيلتمان، الذي اعترف بأن قيادة بلاده الأمم المتحدة ضاعفت قوتها وخدمت مصالحها بشكل كبير، لكنه عاب على الصين تسخير المنظمة لمصالحها هي الأخرى، وانتقد استعمالها المتزايد حق الفيتو في مجلس الأمن، مع أن بلاده تتفوق عليها بكثير في هذا الباب، ودق ناقوس الخطر الصيني في أفريقيا، عبر تعيين غوتيريس السفير الصيني هوانغ كسيا مبعوثاً خاصاً في منطقة البحيرات الكبرى، وتعيين صيني آخر في منصب نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

> أقنع المسؤولون الصينيون منظمات أممية وازنة بتوقيع مذكرات تفاهم لدعم مشروع مبادرة «الطريق والحزام»

> عبثاً، تحاول واشنطن الحفاظ على الأحادية القطبية، والمسافة التي تفصلها عن الصين تتقلص شيئاً فشيئاً

لكن مزاعم خطر النفوذ الصيني في الأمم المتحدة تصطدم بقاعدة بيانات أممية، تحكي قصة أخرى، إذ تظهر لائحة الموظفين رفيعي المستوى، في مقر المنظمة في نيويورك، أن الموظفين الأميركيين يشغلون 22 منصباً رفيعاً، مقابل أربعة مناصب للصين فقط، وعشرة للهند. وإلى حدود نهاية 2020، بلغ مجموع الموظفين الأميركيين في منظومة الأمم المتحدة 10164 موظفاً، مقابل 1384 صينياً، أي أقل من نصف الموظفين الإثيوبيين الـ2846. الحقيقة أنه بالنسبة إلى بلدٍ عدد سكانه أكثر من مليار وثلاثمائة مليون نسمة، فإن الصين من أقل البلدان تمثيلاً في سلّم الوظائف الأممية.

أما عن مزاعم انقضاض الصين على المنظّمة، فلا تخلو هي الأخرى من المبالغة. إذ يترأس مواطنون صينيون ثلاث منظمات أممية مختصة (منظمة الأغذية والزراعة، الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، وانتخبهم بشكل ديمقراطي أعضاء مجالس إدارة هذه المنظمات، على عكس احتكار واشنطن رئاسة مجموعة البنك الدولي منذ الحرب العالمية الثانية.

لا شك في أن بكين تُسخّر الأمم المتحدة لخدمة مصالحها، كما يفعل جلّ البلدان، فقد أقنع المسؤولون الصينيون منظمات أممية وازنة بتوقيع مذكرات تفاهم لدعم مشروع مبادرة «الطريق والحزام» العالمي والتعاون على إنجازه، في جزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وربما هذا أكثر ما يزعج المسؤولين الأميركيين. وبما أن واشنطن لا تستطيع إنفاق تريليون دولار على مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية لمنافسة مشروع القرن الصيني، فستحاول قدر الإمكان وضع العصي في عجلاته، عبر التحريض ضدها، والمبالغة في اتهامها بتهديد قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مع أن سجل حكومة الولايات المتحدة حافلٌ بالانتهاكات الحقوقية، داخل المنظمة وخارجها.

عبثا، تحاول واشنطن الحفاظ على القطبية الأحادية، والمسافة التي تفصلها عن الصين تتقلص شيئاً فشيئاً، فالأخيرة تتقدّم لأن أميركا تتراجع، حتى عن مشروع الأمم المتحدة الذي بلوره رئيسها فرانكلين روزفلت، ورعاه في أوج الحرب العالمية الثانية.

(كاتبة مغربية)

عندما ينتحر طلاب مصريون

عصام شعبان

باتت أخبار انتحار طلاب في مصر متكررة، تتزامن مع موسمي الامتحانات وإعلان النتائج بشكل خاص، نشرت الصحف خلال أسبوعين عن تسع حالات، ولا يمكن رصد أعداد المنتحرين بدقة، ولا تتوفر قاعدة بيانات تصدرها أجهزة مختصة، لكن ذلك لا ينفي خطورة تكرار الفعل المتزامن مع الإخفاق الدراسي، والمتّصل بجملةٍ من الأسباب، منها بيئة التعليم والضغوط النفسية التي يمارسها المحيط الاجتماعي على الطلاب، واعتبار منظومة التعليم تحدّياً واختبارا يمثل مأزقا، وبوابة عبور وانتقال إلى مراحل تعليمية تالية، ويؤهل لممارسة الأدوار الاجتماعية. لذا يمثل مأزقاً وموقفاً ضاغطاً. وحسب منظومة القيم المؤثرة في سلوك المجتمع المصري ومجتمعات عربية، يمثل التعليم لشرائح طبقية وسطى ومفقرة أداة للترقي والحصول على العمل، منها يستطيع أو يفترض أن ينتقل الأبناء إلى مصائر أفضل، ويمثل ذلك هاجسا للأسر، وضغوطا على الأبناء، قد لا يستطيعون تحمّلها لو تزامن معها هشاشة نفسية.

حسب تقارير المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، والتي تنشط في رصد حالات الانتحار، كان الطلاب في المركز الثاني بعد العاطلين عن العمل، وبلغ إجمالي المنتحرين في مصر 203 خلال النصف الأول من العام الجاري (2021)، بينما تشير تقارير حكومية إلى جنوح المراهقين إلى محاولات الانتحار، غير حالات الانتحار الفعلية، أي أن الميول الانتحارية والمرتبطة بالقلق والضغوط والاكتئاب لا تتحوّل بالضرورة إلى انتحار فعلي، لكن الاكتئاب يبقى معضلة بين المراهقين، وسبق ونشرت وزارة الصحة نتائج المسح القومي للصحة النفسية للعام 2017، وأظهر أن 25% من العينة (22 ألف أسرة) مصابون باضطرابات نفسية، 40% يعانون الاكتئاب. وفي تقارير سابقة لمؤسسات رسمية، منها مركز السموم والجهاز القومي للتعبئة والإحصاء، يتضح أن عدد المنتحرين يتخذ خطًا صاعدا. ومع الأخذ في الاعتبار أن قاعدة الهرم السكاني من الأطفال والمراهقين، فإن نسب الانتحار تطاولهم، وتدعم هذا الافتراض تقارير منظمة الصحة العالمية التي تفيد بأن المراهقين والشباب في المرتبة الثانية للمنتحرين في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عاما، بينما إحصائيات مركز السموم مقلقة، وإنْ ليست بالضرورة كلها حالات انتحار. أمام هذا الوضع، أعلنت وزارة الصحة 2021 – 2022 عاما للصحة النفسية للمراهقين، بناء على ملاحظة زيادة في معدلات الاكتئاب والقلق.

لذا تلمس الأزمة والالتفات إليها وبحث جذورها غاية في الأهمية، ولا تخضع هنا لمواقف سياسية، أو ثنائية المبالغة في مقابل بيانات رسمية تنفي، أو محاولات الخلط بين حالات الانتحار وأخبار كاذبة علق عليها وزير التعليم، طارق شوقي، ونشرها على صفحته في «فيسبوك»، بعنوان «المنتحرين العائدين للحياة». ولا بد من النظر إليها بوصفها مخاطر محدقة، حتى لو كانت حالات الرصد محدودة كميا، لأن الأهم المؤشّر الكيفي، خصوصا وأن هناك إحصائيات حول الاكتئاب بين المراهقين والطلاب، بالإضافة إلى أنهم يمثلون قاعدة الهرم السكاني، منهم من يعاني مشكلاتٍ نفسية واجتماعية، بجانب مشكلاتٍ بيئة التعلم، وتغيرات في النظام التعليمي متسارعة، تمّت بشكل فوقي، ومن دون اعتبارات لحوار مجتمعي أو تبصير للأسر والطلاب ومشاركة منهم، على الرغم مما فيها من شعارات صحية وخطوات في تعديل المناهج إلى الأفضل. وهنا لا يمكن فصل انتحار الطلاب عن معضلة النظام التعليمي ومنظومة القيم المرتبطة بالتعلم، والتي تسود المجتمع، ومنها أن التعلم والتفوق الدراسي فرصة للترقي، ومخرج من الحشر في أنماط عمل قاسية تعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية بما فيها من صنوف القهر، وظروف عمل شبه عبودية أو بطالة قاتلة، يبرز المحيط الاجتماعي بما فيه مؤسّسات التعليم والأسرة، دوراً هاما في تشكيل الأزمة التي تطاول الطلاب، إذ أخفقوا دراسيا، ويثقل الإخفاق الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، بما يتضمنه ذلك من أعباء يتشاركونها الطلاب مع أسرهم.

تجدر الإشارة هنا إلى مفهوم العقاب والخوف من المستقبل، والذي يتماسّ مع الخوف من الدراسة، وتعميق رهاب المدرسة والدراسة، ونظرة الطالب إلى ذاته حال الإخفاق، يشعر الطالب بفقدان قيمته واحترامه، وغياب التضامن في ظل ثقافةٍ تنافس وزجر وصراع، من أجل الانعتاق من وضعية آخر الصف، والحياة على الهامش. وفي ظل واقع يغترب فيه أفراد الأسر العاملون بأجر، ويُعانون الحرمان الاقتصادي، ويجاهدون في كفاح مستمر لتعليم أبنائهم وينتظرون الحصاد، يجد الطلاب أنفسهم أمام موقفٍ صعب، إذ لم يحققوا هذه الآمال، ويتقاسم الطلاب ثقل الحياة مع آبائهم، في أحيان كثيرة، ليس كل الطلاب يتصفون بالصلابة النفسية والقدرة على الصمود وتخطّي التحدّيات. وبكل تأكيد، هناك نماذج دالّة على قوة وذكاء وتفوق، غير تفهم وتفاؤل بالمستقبل، حتى لو كانت مواردهم محدودة. لكن ذلك لا ينفي أن قطاعات من المراهقين يفتقدون القدرة على إدارة الانفعالات والمشاعر، ولا يوفّر محيطهم الدعم النفسي الاجتماعي الواجب حال الأزمات، وهؤلاء تلتهمهم الوحدة، يشعرون بأن حياتهم لا تمثل شيئا لذواتهم أو لمن حولهم، فقد يستدعي فقدان التوازن والقدرة على التكيف مع الموقف صوراً من رد الفعل على الأزمة، حين لا يستطيعون تحملها. وربما يكون الانتحار هنا كسر الإطار الذي يشكل السلطة القاهرة المخيفة، يهرب من الخذلان نهائيا، ينهي حياته.

مع التسليم بأن للانتحار أسباباً عديدة ومتشابكة، كما الظواهر الاجتماعية، إلا أنه لا يمكن، في الوقت نفسه، نفي أي سبب أو فصله عن الآخر. ولا يمكن تجاهل الظرُوف الاقتصادية والاجتماعية القاسية، حتى ولو وجدت أسباب وأمراض وراثية عقلية تسبب الانتحار، فقرار التخلص من النفس وإيذائها بالقتل يمرّ بمراحل من اليأس والعذابات والأزمات، يأس بالغ يتعاظم مع غياب الدعم والسند وانسداد الأفق الشخصي والجماعي أحيانا، حتى لو سلّمنا بوجود الانتحار في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. ولكن ذلك لا ينفي أثر الوضع الطبقي والاجتماعي للأسر الهشّة اجتماعيا، في الروابط والعلاقات، وفي الإمكانات الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي. وعلينا تأمل أحيانا شكل الانتحار آلية تعبير عن موقف سابق على الفعل، فالموت شنقا انتحار معلن أحيانا، يكون محملا برسالة احتجاج وصرخة ضد الضغوط، كما تعبيرات دالّة على أن يترك المنتحر رسالته الأخيرة مكتوبة، يشرح الألم، ويردّ لوم محيطه الاجتماعي بلوم مضادّ أو دفاع أخير قبل إغلاق أبواب محاكمة بغطاء التابوت. في الأنثروبولوجيا، يعد طقس الموت آخر بوابات العبور، وانتهاء لدور الفرد اجتماعيا. تبدأ الطقوس عند آرنولد فان جنيب بالميلاد ثم البلوغ والزواج وتنتهي بالموت، وحين ينتحر طالبٌ مراهقٌ فإنه ينهي المراحل مبكرا. في بعض قبائل أفريقيا، وبناء على نظام طبقات العمر، يتحدّد الانتقال بين الأدوار الاجتماعية، لكنّ الأدوار والفرص لا بد أن تناسب الجميع، يمرّون بها وتكون ممكنةً وقابلة للتدريب. في مجتمعات الأزمة يدفع بعضهم إلى ممارسة الأدوار وخوض تحدّيات متعددة، والتنافس والصراع.

> المسح القومي للصحة النفسية للعام 2017 أظهر أن 25% من العينة (22 ألف أسرة) مصابون باضطرابات نفسية، 40% يعانون الاكتئاب

> يؤدّي تآكل الصلات الحميمة بين الأبناء والآباء والأسرة بشكل عام إلى خلل واغتراب

القيم لدى علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع مكون أساسي لفهم الظواهر والأحداث. هناك قيم التعلم وربطها بالمستقبل وقيم التفوق والصعود الاجتماعي. وفي المقابل، هناك أزمة أن المقدّمات لا تؤدي إلى نتائج، والتفوق ليس شرطا للتحرّر في غياب المساواة والعدالة. وهناك صرخة احتجاج، تأخذ شكلا انسحابيا هو الانتحار، ويتضمن أحيانا تحدّيا للسلطة الأبوية ومعايير المجتمع حول النجاح والإخفاق والإثابة والعقاب. الانتحار هنا، بشكل ما، مواجهة المهزوم للقاهر، وهو تمرّد على شريعة الإنجاز الدراسي مبرّرا للوجود، لا فصل بين المجال العائلي والمجال العام. يؤدّي تآكل الصلات الحميمة بين الأبناء والآباء والأسرة بشكل عام إلى خلل واغتراب، كما انقطاع علاقة المواطنين بالدولة، وافتقاد المواطنة، وانقطاع دور الدولة في توفير العمل والخدمات، كلاهما يُعلي من وتيرة القلق، وينعكس بالضرورة على الطلاب في بيئة التعلّم، وتحمّل نتائج تحصيلهم الدراسي التي ستحدد مستقبلهم الذي لم يخطط له بوصفهم مواطنين!

أخيرا، وإن استخفّ بعضهم بمخاطر تحيط بالطلاب المراهقين، واعتبر أن حالات الانتحار في مصر لا تمثل قيمة كمّية بالمقارنة بالكثافة السكانية، على من يستخف إدراك أن الانتحارات الجنينية، كما أسماها دوركهايم، تتضمن طيفا واسعا من صور إيذاء النفس والغير، منها المجازفات واللامبالاة والأفعال المتهورة والعنيفة، وليست منفصلة الصلة عن الانتحار الكامل والمقصود. وعلى من يهتم بمستقبل أفضل أو ممكن في أقل تقدير إدراك أن أي فعل يراه فرديا يحمل دلالات اجتماعية، ويعبر عن أزمة ليست منقطعة الصلة بأجواء استبداد جمعي، حسب تعبير دوركهايم، ومجمل مشكلاتٍ تحتاج إلى تفكير جاد وإرادة للتغيير من أجل بناء الإنسان، فهو الأوْلى والأهم من الجسور والطرق.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads